

395

من وزير الاقتصاد والمالية
إلى

الموضوع : توضيحات حول تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014
المرجع : مكتوبكم بتاريخ 24 فيفري 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم مجمع شركات
مصدرة كليا وناشطة في
و
قطاع صناعة الملابس المنسوجة والجاهزة وطلبتكم توضيحات حول الخصم من المورد
المستوجب بعنوان المرتبات والأجور تتعلق خاصة بـ:

1- إعفاء الأجراء الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5.000 دينار من الضريبة
على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان باعتبار أن الأجر الأساسي الذي
يتقاضاه الأجراء بالمجمع يحتسب على أساس ساعات العمل الشهرية إضافة إلى
منحة شهرية غير قارة ومنحة إنتاجية سنوية ومنحة تصرف كل ثلاثة أشهر لفائدة
العملة غير المتغيبين، مما من شأنه أن يؤدي في آخر السنة إلى إعفاء بعض العملة أو
إخضاعهم للخصم من المورد بعد أن كانوا معفيين منه،

2- فائض الضريبة الناتج عن الخصوم من المورد التي أنجزتها الشركات المكوّنة
للمجمع.

جوابا، يشرفني إعلامكم الدخل السنوي الصافي الذي لا يتجاوز 5.000 دينار بالنسبة
إلى الأجراء وأصحاب الجرايات والإيرادات العمرية يحتسب بعد الطروحات بعنوان
المصاريف المهنية وبالعنوان الحالة والأعباء العائلية.

ويحتسب مبلغ 5.000 دينار، بالنسبة إلى الأجراء، باعتبار الأجر الأساسي المحدد
طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل أو طبقا للأنظمة أو القوانين الأساسية للمؤسسات
تضاف إليه المنح والمكافآت وقيمة الامتيازات العينية المنتظمة التي يمنحها لهم مؤجروهم
علاوة على الأجر الأساسي.

غير أنه لا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب المبلغ المذكور المنح الظرفية غير المنتظمة كالمكافآت مقابل الساعات الإضافية ومنحة الموازنة ومنحة المردودية.

بالتالي، وفي صورة عدم تجاوز الدخل السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ بيانه أعلاه، يعفى الأشخاص الطبيعيون الذين يحققون مداخيل في صنف المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمرية دون سواها من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان.

مع العلم أنه في صورة إجراء الخصم من المورد على المرتبات والأجور الراجعة للمعنيين بالأمر، فإنه يمكنهم المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل.

أما في صورة تجاوز الدخل السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ بيانه أعلاه خلال السنة، فإنّ الخصم من المورد بعنوان الضريبة على الدخل يطبق في هذه الحالة على أجر الشهر الذي تجاوز خلاله الدخل السنوي 5.000 دينار وعلى أجور الأشهر اللاحقة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسّلام

عن وزير الاقتصاد المالية
وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي